الأمم المتحدة

A/C.2/71/L.27

الجمعية العامة

Distr.: Limited
25 October 2016
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والسبعون
اللجنة الثانية
البند ٢٢ (ب) من جدول الأعمال
مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة:
متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان
النامية غير الساحلية

تايلند:* مشروع قرار

متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى إعلان فيينا وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤[(١)]، المعتمدين في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية المعقود في فيينا في الفترة من ٣ إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، والذي أعرب فيه جميع أصحاب المصلحة المعنيين عن التزامهم بتنفيذ برنامج العمل،

وإذ تؤكد من جديد الهدف الرئيسي من برنامج عمل فيينا وهو العمل بشكل أكثر اتساقا على تلبية الاحتياجات الإنمائية الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والتصدي للتحديات التي تواجهها بسبب موقعها غير الساحلي النائي وبسبب المعوقات الجغرافية، والإسهام بالتالي في تحسين معدل النمو المستدام والشامل الذي يمكن أن يسهم في القضاء

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) القرار ١٣٧/٦٩، المرفقان الأول والثاني.

16-18604 (A) 281016 281016

الرجاء إعادة استعمال الورق

على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، من خلال التحرك نحو بلوغ الهدف المتمثل في إنهاء الفقر المدقع،

وإذ تشير إلى قراريها ٦٩/٢٣٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ و ٧٠/٢١٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥،

وإذ تؤكد من جديد قرارها ٧٠/١ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وتعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة – الاقتصادي والاجتماعي والبيئي – على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفّذ من تلك الأهداف،

وإذ تؤكد من جديد أيضا قرارها ٦٩/٣١٣ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتدعمُها وتكملُها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروحٍ من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ تشير إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية[٢]،

وإذ تشير أيضا إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عُقد في عام ٢٠١٢ المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“[٣]،

وإذ تشير كذلك إلى إعلان سينداي وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠[٤]، وتسلّم في الوقت نفسه بأن البلدان النامية غير الساحلية تواجه مصاعب خاصة من حيث أخطار الكوارث، وتكرر تأكيد الالتزام بالحد من أخطار

(٢) القرار ٥٥/٢.

(٣) القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق.

(٤) القرار ٦٩/٢٨٣، المرفقان الأول والثاني.

الكوارث وبناء القدرة على تحمّل الكوارث ضمن سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر،

وإذ تشير إلى اتفاق باريس المعتمد في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المعقودة في الفترة من ٣٠ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥[٥]،

وإذ تحيط علما بالإعلان الوزاري لعام ٢٠١٦ الصادر عن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي يعقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول موضوع ”ضمان ألا يتخلف عن الركب أحد“ الذي اعتمد في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٦[٦]،

وإذ تشير إلى تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن دورته الرابعة عشرة التي عقدت في نيروبي في الفترة من ١٧ إلى ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٦[٧]، وإذ تحيط علما بالبيان الصادر عن الاجتماع الوزاري للبلدان النامية غير الساحلية الذي اعتمد قبل انعقاد تلك الدورة في ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٦[٨]،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان ألماتي[٩] وبرنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية[١٠]، وهو أول برنامج عمل خاص بالبلدان النامية غير الساحلية،

وإذ تحيط علما بنداء ليفنغستون للعمل من أجل التعجيل بتنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية الذي اعتمد في الاجتماع الرفيع المستوى لمتابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، الذي عقد في ليفنغستون، في زامبيا، في حزيران/يونيه ٢٠١٥،

---

(٥) FCCC/CP/2015/10/Add.1، المرفق.

(٦) E/HLS/2016/1.

(٧) TD/519 و Add.1 و 2.

(٨) TD/504.

(٩) تقرير المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر، ألماتي، كازاخستان، ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ (A/CONF.202/3)، المرفق الثاني.

(١٠) المرجع نفسه، المرفق الأول.

وإذ تحيط علما أيضا بالبيان الصادر عن الاجتماع الوزاري للبلدان النامية غير الساحلية، المعقود على هامش المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية في نيروبي، يوم ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥،

وإذ تحيط علما كذلك بالإعلان الذي اعتمد في الاجتماع الخامس لوزراء التجارة في البلدان النامية غير الساحلية الذي عقد في جنيف يومي ٢٣ و ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٦ حول موضوع ”تسخير ما للبلدان النامية غير الساحلية من إمكانات تجارية للتعجيل بتنفيذ برنامج عمل فيينا وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“،

وإذ تحيط علما بالدعوة إلى العمل التي اعتمدت في الحلقة الدراسية الرفيعة المستوى المتعلقة بالهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة وغاياتها: كفالة ألا يتخلف أحد عن الركب في مجال الحصول على المياه والمرافق الصحية، التي عقدت في دوشانبي، في الفترة من ٩ إلى ١١ آب/أغسطس ٢٠١٦،

وإذ تحيط علما أيضا بالبيان الصادر عن الاجتماع الوزاري السنوي الخامس عشر للبلدان النامية غير الساحلية، الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ حول موضوع ”تسخير الاتساق في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وبرنامج عمل فيينا“،

وإذ تحيط علما كذلك بإعلان عشق أباد الذي اعتُمد في المؤتمر الدولي الرفيع المستوى المعني بالدور الذي يضطلع به النقل وممرات النقل العابر في ضمان التعاون الدولي والاستقرار والتنمية المستدامة، المعقود في عشق أباد، يومي ٣ و ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤[(١١)]،

وإذ تشير إلى القرار ٢١٣/٦٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ المتعلق بدور النقل وممرات النقل العابر في ضمان التعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة والقرار ١٩٧/٧٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، المعنون ”السعي إلى إقامة تعاون شامل لجميع وسائط النقل في سبيل تعزيز الممرات المستدامة للنقل العابر المتعدد الوسائط“،

وإذ تسلّم بأن عدم امتلاك البلدان النامية غير الساحلية منافذ برية إلى البحر، الذي يزيده سوءا البعد عن الأسواق العالمية وارتفاع تكاليف العبور ومخاطره، لا يزال يشكل عقبات خطيرة تحد من عائدات التصدير وتدفقات رأس المال الخاص وحشد

(١١) A/68/991، المرفق.

المـوارد المحليـة لهذه البلدان، ويؤثر بالتالي سلبا في نموها وتنميتها الاجتماعية والاقتصادية بوجه عام،

وإذ تسلّم أيضا بأن المسؤولية الرئيسية عن إنشاء نظم مرور عابر فعالة تقع على عاتق البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية،

وإذ تعترف بأهمية تعزيز التعاون بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية على أساس المصلحة المشتركة وتلاحظ أن جهود التعاون من اللازم دعمها ببيئة اقتصادية دولية مواتية، مع مراعاة اختلاف الظروف والقدرات ومستويات التنمية في البلدان ومع احترام الأولويات الوطنية،

وإذ تسلّم بضرورة تعزيز كل من الاستثمار العام والاستثمار الخاص في البنى التحتية للطاقة، وتكنولوجيات الطاقة النظيفة، والبنى التحتية للنقل، وكذلك بأوجه الضعف والاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية،

وإذ تؤكد أهمية مشاركة ومساهمة البلدان النامية غير الساحلية في معرض إكسبو ٢٠١٧ الذي سيعقد في أستانا وسيركز على موضوع ”الطاقة المستقبلية“،

وإذ تعترف بالحاجة إلى النهوض بالتكامل الإقليمي الهادف ليشمل التعاون فيما بين البلدان وأهمية تحسين مرافق البنى التحتية الحالية للنقل من أجل تنفيذ برنامج عمل فيينا،

وإذ تعيد تأكيد أن برنامج عمل فيينا، الذي يشكل جزءا لا يتجزأ من الشراكة العالمية المجددة والمعززة للتنمية المستدامة المعروفة بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠١٣، يستند إلى شراكات مجددة ومعززة بين البلدان النامية غير الساحلية، وجيرانها من بلدان المرور العابر، وشركائها في التنمية وغيرهم من أصحاب المصلحة من أجل تنفيذ برنامج العمل بنجاح لمساعدة البلدان النامية غير الساحلية في مساعيها الرامية إلى تسخير فوائد التجارة الدولية، وتحويل اقتصاداتها هيكليا، وتحقيق نمو أكثر شمولا واستدامة،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤[(١٢)]؛

٢ - تؤكد من جديد أن تعزيز الاتساق في متابعة وتنفيذ واستعراض برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤[(١)]، وخطة التنمية

(١٢) A/71/313.

المستدامة لعام ٢٠٣٠[١٣] وغيرها من الأطر الإنمائية على الصعيد العالمي في إطار مبدأ عدم تخلف أحد عن الركب، أمر بالغ الأهمية لتنفيذ برنامج عمل فيينا بفعالية؛

٣ - ترحب بالاعتراف بالاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية وبالتحديات الخاصة التي تواجهها في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وفي خطة عمل أديس أبابا[١٤] وتؤكد أن التنفيذ الفعال لهاتين الوثيقتين النهائيتين إلى جانب المجالات الستة ذات الأولوية في برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤[١٥] يمكن أن يدفع عجلة التقدم الاجتماعي والاقتصادي في البلدان النامية غير الساحلية ويساعد في تحويل اقتصاداتها من اقتصادات غير ساحلية إلى اقتصادات موصولة برا؛

٤ - تؤكد من جديد أن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة يضطلع بدور مركزي في توفير القيادة السياسية والتوجيه والتوصيات من أجل تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالتنمية المستدامة وتؤكد ضرورة أن يواصل التركيز على معالجة التحديات التي تواجه أضعف البلدان، بما في ذلك البلدان النامية غير الساحلية؛

٥ - تسلّم بأن البلدان النامية غير الساحلية تواجه تحديات خاصة في جهودها الرامية إلى القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، وتحقيق التنمية المستدامة وتشدد في هذا الصدد على أهمية تقديم دعم دولي مستمر لتكملة جهود البلدان النامية غير الساحلية؛

٦ - تدعو البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر وشركائها في التنمية، ومنظومة الأمم المتحدة وجميع الجهات الفاعلة الأخرى إلى القيام على جميع المستويات بتنفيذ الإجراءات المتفق عليها في برنامج عمل فيينا بمجالاته الستة ذات الأولوية، وهي: المسائل الأساسية المتصلة بسياسات المرور العابر؛ وتطوير البنى التحتية وصيانتها؛ والتجارة الدولية وتيسير التجارة؛ والتكامل والتعاون على الصعيد الإقليمي؛ والتحول الاقتصادي الهيكلي؛ ووسائل التنفيذ؛ بشكل منسق ومتسق وسريع؛

٧ - تحث الشركاء في التنمية على توفير دعم تقني ومالي هادف، حسب الاقتضاء، من أجل تنفيذ الإجراءات المحددة المدرجة في برنامج عمل فيينا؛

---

(١٣) القرار ١/٧٠.

(١٤) القرار ٣١٣/٦٩، المرفق.

(١٥) القرار ١٣٧/٦٩، المرفق الثاني.

٨ - تحث الدول الأعضاء على دمج برنامج عمل فيينا في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية والقطاعية لكفالة تنفيذه بفعالية، حسب الاقتضاء، وتدعو الشركاء في التنمية، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة وكافة المنظمات الدولية والإقليمية المعنية إلى تقديم الدعم التقني، عند الطلب، إلى البلدان النامية غير الساحلية في جهودها الرامية إلى دمج برنامج عمل فيينا؛

٩ - تهيب بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة وهيئاتها ذات الصلة أن تدمج برنامج عمل فيينا في برامج عملها، حسب الاقتضاء، وذلك ضمن إطار ولاية كل منها، وأن تدعم البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية في تنفيذ برنامج العمل بطريقة متسقة ومنسقة تنسيقا جيدا، وتدعو المنظمات الدولية، مثل البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة الجمارك العالمية والصندوق المشترك للسلع الأساسية ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمي وغيرها من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة إلى القيام بذلك؛

١٠ - تعرب عن تقديرها للجهود التي تبذلها الدول الأعضاء وغيرها من الشركاء في التنمية، بما في ذلك هيئات إدارة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية من أجل جملة أمور منها دمج برنامج عمل فيينا في أنشطتها؛

١١ - تشير إلى قراري اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ٧٠٠ (د-٣٦) و ٧١١ (د-٣٦)، وقرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ٣/٧١، والقرار ٩٣٤ (د-٤٨) الذي اعتمدته الاجتماعات السنوية المشتركة الثامنة للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، بشأن تنفيذ برنامج عمل فيينا؛

١٢ - تدعو اللجان الإقليمية إلى وضع برامج عمل محددة لدعم تنفيذ برنامج عمل فيينا تنفيذا تاما وفعالا على الصعيد الإقليمي؛

١٣ - تحيط علما بالاستنتاجات المتفق عليها ٥٢٤ (د-٦٢) التي اعتمدها مجلس التجارة والتنمية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الثانية والستين[١٦]، وترحب بدعوة المجلس المؤتمرَ إلى إدراج برنامج عمل فيينا في برنامج عمله؛

١٤ - تدعو شعبة التكنولوجيا والابتكار ولوجستيات التجارة التابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى توفير دراسات مركزة على السياسات، وبرامج للمؤسسات المحلية، وأنشطة بناء القدرات والتقييم العام للبلدان النامية غير الساحلية من أجل تنفيذ برنامج عمل فيينا تنفيذا تاما وفعالا؛

١٥ - تؤكد ضرورة تعزيز مواءمة القواعد والوثائق وتبسيطها وتوحيدها، بما في ذلك تنفيذ الاتفاقيات الدولية بشأن النقل والعبور والاتفاقات الثنائية ودون الإقليمية والإقليمية تنفيذا كاملا وفعالا، وتشدد أيضا على أن التعاون في مجال السياسات والقوانين والأنظمة الأساسية المتعلقة بالعبور بين البلدان النامية غير الساحلية وجيرانها من بلدان العبور أمر حاسم الأهمية لإيجاد حلول فعالة ومتكاملة للتجارة عبر الحدود وحل المشاكل المرتبطة بالنقل العابر، وتشدد على أن هذا التعاون ينبغي تعزيزه على أساس المصالح المتبادلة للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية على حد سواء؛

١٦ - تؤكد أيضا الضرورة الملحة لإنشاء وتعزيز نظم النقل العابر ذات كفاءة، بما في ذلك الطرق والسكك الحديدية والطرق المائية الداخلية، التي تربط البلدان النامية غير الساحلية بالأسواق الدولية، وتعيد تأكيد أن برنامج عمل فيينا يشكل إطارا أساسيا لإقامة شراكات حقيقية بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وشركائها في التنمية على كل من الصعيد الوطني والثنائي ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي؛

١٧ - تدعو الدول الأعضاء إلى النظر في التصديق، حسب الاقتضاء، على الاتفاقيات الدولية الرئيسية لتيسير التجارة والنقل التي تكتسي أهمية بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية[١٧]؛

---

(١٦) انظر (A/70/15 Part III)، الفصل الأول، الفرع ألف.

(١٧) منها الاتفاق المتعدد الأطراف لإنشاء مجمع تفكير دولي لصالح البلدان النامية غير الساحلية (نيويورك، ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠)، والاتفاقية الجمركية بشأن الحاويات (جنيف، ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢)، والاتفاقية الجمركية المتعلقة بالاستيراد المؤقت للمركبات الطرقية العمومية (جنيف، ١٨ أيار/مايو ١٩٥٦)، والاتفاقية الجمركية المتعلقة بالنقل الدولي للبضائع بمقتضى دفاتر النقل الدولي البري (جنيف، ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥)، والاتفاقية الدولية لتنسيق الرقابة على البضائع عند الحدود (جنيف، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢)، واتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة (٢٠١٣).

١٨ - تشدد على أن تطوير البنى التحتية يؤدي دورا أساسيا في الحد من تكلفة التنمية في البلدان النامية غير الساحلية وأن تطوير وصيانة البنى التحتية للنقل العابر وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبنى التحتية للطاقة حاسمان بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية، من أجل الحد من ارتفاع التكاليف التجارية وتحسين القدرة التنافسية لهذه البلدان وإدماجها بالكامل في السوق العالمية؛

١٩ - تلاحظ مع التقدير بدء أعمال المنتدى العالمي للبنى التحتية، بقيادة مصارف التنمية المتعددة الأطراف، في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٦ في واشنطن العاصمة، وتشدد على أنه ينبغي لهذا المنتدى أن يمكِّن من إسماع عدد أكبر من الأصوات، لا سيما من البلدان النامية، وتحديد الثغرات في البنى التحتية والقدرات ومعالجتها؛

٢٠ - تؤكد أن حجم الموارد اللازمة للاستثمار في تطوير البنى التحتية وصيانتها ما زال يشكل تحديا كبيرا ويتطلب إقامة تعاون دولي وإقليمي ودون إقليمي وثنائي بشأن مشاريع البنى التحتية، وتشييد بنى تحتية ذات نوعية جيدة وصيانة جميع البنى التحتية الخاصة بالنقل وغيرها من البنى التحتية العابرة للحدود والإقليمية الأخرى، ورصد مخصصات أكبر في الميزانيات الوطنية، واستخدام المساعدة الإنمائية الدولية والتمويل المتعدد الأطراف استخداما فعالا من أجل تطوير البنى التحتية وصيانتها، وتعزيز الدور الذي يقوم به قطاع خاص خاضع للمساءلة، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، ووسائل التمويل الابتكارية الأخرى؛

٢١ - تدعو البلدان النامية غير الساحلية، وبلدان المرور العابر، والشركاء في التنمية وجميع أصحاب المصلحة الرئيسيين، إلى أن يطوروا ويحسنوا، بطريقة منسقة، ممرات النقل والنقل العابر الدولية بما يشمل جميع وسائل النقل، مثل الطرق المائية الداخلية، والطرق، وشبكات السكك الحديدية، والموانئ وخطوط الأنابيب من أجل معالجة الاحتياجات والتحديات الإنمائية الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية؛

٢٢ - تعترف بوجود عوائق أمام الاستثمار الخاص في البنى التحتية على جانبي العرض والطلب معا، وبأن النقص في الاستثمارات يعزى جزئيا إلى عدم وجود خطط كافية بشأن البنى التحتية وعدد كاف من المشاريع المدروسة التي يمكن الاستثمار فيها، إلى جانب كون هياكل تحفيز القطاع الخاص لا تكون بالضرورة مناسبة للاستثمار في العديد من المشاريع الطويلة الأجل، بالإضافة إلى تصورات المستثمرين للمخاطر، وتشجع البلدان النامية غير الساحلية على إدراج خطط للاستثمار في بنى تحتية قادرة على الصمود وذات نوعية جيدة في استراتيجياتها الوطنية للتنمية المستدامة، وفي الوقت نفسه أيضا تعزيز بيئاتها المحلية المواتية، وتدعو المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم التقني إلى البلدان النامية

غير الساحلية من أجل ترجمة خطط البنى التحتية إلى مشاريع ملموسة قابلة للتنفيذ، بما في ذلك التفاوض بشأن العقود المتشعبة، وإدارة المشاريع؛

٢٣ - تدعو المؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف والمصارف الإنمائية الإقليمية إلى إقامة تمويل مخصص للبنى التحتية وتقديم الدعم من أجل تحسين إعداد المشاريع، وزيادة مبادرات تيسير التجارة والتنفيذ الفعال للاتفاق المتعلق بتيسير التجارة والاتفاقات الإقليمية والاتفاقيات الدولية الهامة؛

٢٤ - تشجع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، بما فيها المصارف الإقليمية، على القيام، بالتعاون مع الأطراف الأخرى صاحبة المصلحة، بمعالجة الثغرات في التجارة والنقل والبنى التحتية الإقليمية ذات الصلة بالمرور العابر، بما في ذلك باستكمال الوصلات الناقصة التي تربط بين البلدان النامية غير الساحلية داخل الشبكات الإقليمية؛

٢٥ - تشدد على أن زيادة إدماج البلدان النامية غير الساحلية في التجارة العالمية وفي سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة على الصعيد العالمي أمر حيوي لزيادة القوة التنافسية لهذه البلدان وكفالة تنميتها الاقتصادية؛

٢٦ - تهيب بأعضاء منظمة التجارة العالمية القيام بشكل تام وعلى وجه السرعة بتنفيذ جميع القرارات الواردة في ''مجموعة تدابير بالي''، الصادرة عن المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية و ''مجموعة تدابير نيروبي'' الصادرة عن المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية، والتعجيل بالتصديق على الاتفاق المتعلق بتيسير التجارة؛

٢٧ - تحث أعضاء منظمة التجارة العالمية في هذا الصدد على مواصلة تقديم المساعدة التقنية والمالية والمساعدة في مجال بناء القدرات إلى البلدان النامية غير الساحلية وتعزيزها على أساس مستدام؛

٢٨ - تؤكد أهمية زيادة مشاركة البلدان النامية غير الساحلية في النظام التجاري المتعدد الأطراف من أجل تنميتها الاقتصادية؛

٢٩ - تحيط علما بالإعلان الذي اعتمد في الاجتماع الخامس لوزراء التجارة في البلدان النامية غير الساحلية الذي يدعو إلى وضع برنامج عمل محدد للبلدان النامية غير الساحلية في منظمة التجارة العالمية من جانب المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة الدولية، وبالبيان الصادر عن الاجتماع الوزاري للبلدان النامية غير الساحلية المعقود على هامش المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية، وببيان الاجتماع الوزاري للبلدان النامية غير الساحلية الذي اعتمد قبل الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛

٣٠ - تسلّم بالدور المتنامي لقطاع الخدمات في الاقتصادات الحديثة، ولا سيما أهمية قطاعات السياحة والمالية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبأن وجود قطاع خدمات يتسم بالكفاءة والإنتاجية سيسهم إسهاما كبيرا في نمو الإنتاجية والقدرة التنافسية العامة لاقتصادات البلدان النامية غير الساحلية، وتسلم أيضا بأن التجارة الإلكترونية على وجه الخصوص تشكل فرصة لا مثيل لها للبلدان النامية غير الساحلية ينبغي استكشافها، لأن هذا الشكل من التجارة أقل عرضة للتأثر بالموقع غير الساحلي، وتدعو المنظمات الدولية والشركاء في التنمية إلى تقديم الدعم المالي والتقني إلى البلدان النامية غير الساحلية من أجل تحقيق النجاح في تطوير قطاعاتها الخاصة بالخدمات، بما في ذلك التجارة الإلكترونية؛

٣١ - تؤكد أن تحسين تيسير التجارة - بما في ذلك من خلال زيادة تبسيط ومواءمة الإجراءات الجمركية وإجراءات النقل العابر وشكلياتها والشفافية والفعالية في إدارة الحدود وتنسيق عمل الوكالات المعنية بالتخليص الجمركي على الحدود - سيساعد البلدان النامية غير الساحلية في تحسين القدرة التنافسية لمنتجاتها وخدماتها المخصصة للتصدير؛

٣٢ - تهيب بالشركاء في التنمية أن ينفذوا مبادرة المعونة لصالح التجارة تنفيذا فعالا، مع إيلاء الاعتبار المناسب للاحتياجات والمتطلبات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية، بما في ذلك بناء القدرة على صياغة السياسات التجارية، والمشاركة في المفاوضات التجارية، وتنفيذ تدابير تيسير التجارة، وكذلك تنويع منتجاتها المخصصة للتصدير؛

٣٣ - تؤكد الحاجة إلى النهوض بالتكامل الإقليمي الهادف ليشمل التعاون فيما بين البلدان بشأن طائفة أوسع من المجالات بحيث لا تقتصر على التجارة وتيسير التجارة فحسب، بل تشمل الاستثمار، والبحث والتطوير، والسياسات الرامية إلى تسريع التنمية الصناعية الإقليمية والترابط الإقليمي، وأن هذا النهج يهدف إلى تعزيز التغيير الهيكلي والنمو الاقتصادي في البلدان النامية غير الساحلية بوصفه هدفا ووسيلة أيضا لربط المناطق جماعيا بالأسواق العالمية، وأن هذا من شأنه أن يعزز القدرة على المنافسة ويساعد على جني أكبر قدر من الفوائد من العولمة، وأن من المهم توثيق أفضل الممارسات وتبادلها وتعميمها لتمكين الشركاء المتعاونين من أن يستفيد بعضهم من خبرات بعض؛

٣٤ - تسلّم بأن اقتصادات الكثير من البلدان النامية غير الساحلية لا تزال تعتمد على تصدير عدد قليل من سلع التصدير التي كثيرا ما تكون ذات قيمة مضافة منخفضة، وتؤكد الحاجة إلى تجديد وتعزيز الشراكات لصالح التنمية لدعم البلدان النامية غير الساحلية في تنويع قاعدتها الاقتصادية، وزيادة إضافة قيمة لصادراتها بدخولها مجالات الأنشطة التي تضفي قيمة عالمية وصعودها على مدارج تلك الأنشطة من خلال تطوير قدراتها الإنتاجية،

بما في ذلك من خلال مشاركة القطاع الخاص، وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، بهدف زيادة قدرة منتجات البلدان النامية غير الساحلية على المنافسة في أسواق الصادرات، وترحب بإنشاء آلية تيسير التكنولوجيا ضمن خطة عمل أديس أبابا[١٨]، وتؤكد ضرورة إيلاء العناية الواجبة إلى البلدان النامية غير الساحلية في هذا الصدد؛

٣٥ - تشدد على أن من المهم، لكي تتمكن البلدان النامية غير الساحلية من الاستفادة من إمكاناتها التصديرية والتجارية استفادة تامة، اتخاذ تدابير تشجع على إحداث تحول اقتصادي هيكلي كفيل بتقليل الأثر السلبي لمساوئ موقعها الجغرافي وللهزات الخارجية، وإيجاد فرص عمل، ويؤدي في نهاية المطاف إلى القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده وتحقيق النمو المطرد والتنمية المستدامة الشاملين للجميع؛ وتؤكد أن كل بلد من البلدان النامية غير الساحلية يتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميته الاقتصادية والاجتماعية وأن دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية لا يمكن أن تكون هناك مغالاة في التشديد عليه، وتؤكد، في هذا الصدد، أن الجهود الإنمائية الوطنية التي تبذلها هذه البلدان يلزم دعمها ببيئة اقتصادية دولية مواتية؛

٣٦ - تسلّم بأن البلدان النامية غير الساحلية ما زالت أيضا شديدة الهشاشة في مواجهة الهزات الاقتصادية الخارجية وفي مواجهة تحديات أخرى متعددة يواجهها المجتمع الدولي؛

٣٧ - تسلّم أيضا بالآثار السلبية لتغير المناخ، وتدهور الأراضي، والتصحر، وإزالة الغابات، والفيضانات، بما في ذلك فيضانات البحيرات الجليدية، وحالات الجفاف على اقتصادات البلدان النامية غير الساحلية، وتسلم بالفوائد التي يمكن أن تتحقق من التصدي لهذه التحديات بشكل متبادل، وتهيب بالمجتمع الدولي أن يواصل دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية غير الساحلية من أجل التصدي لهذه التحديات على نحو متكامل، بما في ذلك من خلال إجراء البحوث بشأن آثار تغير المناخ في البلدان النامية غير الساحلية، حسب الاقتضاء؛

٣٨ - تدعو المجتمع الدولي إلى تقديم المساعدة في تصميم وإعداد دراسات ومؤشرات عن تأثير الموقع غير الساحلي وضعف البلدان النامية غير الساحلية وإلى صياغة توصيات سياساتية يمكن أن تساعد البلدان النامية غير الساحلية على إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

(١٨) القرار ٣١٣/٦٩، المرفق، الفقرة ١٢٣.

٣٩ - تسلّم بالاحتياجات المحدّدة والظروف الخاصة للبلدان النامية الأطراف في اتفاق باريس، ولا سيما تلك القابلة للتأثر بوجه خاص بالآثار الضارة لتغير المناخ، وفق ما تنص عليه اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ؛

٤٠ - تسلّم أيضا بأن البلدان النامية غير الساحلية عرضة للتأثر بتغير المناخ الذي يزيد من حدة التصحر وتدهور الأراضي في تلك البلدان، وبأنها ما زالت تتضرر بشكل غير متناسب من التصحر وتدهور الأراضي والجفاف؛

٤١ - تحث البلدان النامية غير الساحلية التي لم تصدِّق بعد على الاتفاق المتعدد الأطراف لإنشاء مجمع تفكير دولي لصالح البلدان النامية غير الساحلية على القيام بذلك في أقرب وقت ممكن من أجل تمكين مجمع التفكير من العمل بكامل طاقته؛

٤٢ - تتطلع إلى تنفيذ المشروع المعنون ”البحث المتعلق بالتنويع الاقتصادي في البلدان النامية غير الساحلية: حالات منغوليا وبوتان ونيبال وباراغواي“، المدعوم من صندوق بيريز - غيريرو الاستئماني للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والذي سينفذه مجمع التفكير الدولي لصالح البلدان النامية غير الساحلية اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ وسيقدم توصيات سياساتية هامة قائمة على الأدلة ترمي إلى مساعدة البلدان النامية غير الساحلية في بناء قدراتها الإنتاجية، وتنويع اقتصاداتها، والمرور بمرحلة تحول هيكلي؛

٤٣ - تسلّم بأن المساعدة الإنمائية الرسمية مازالت بالنسبة للبلدان النامية، بما في ذلك البلدان النامية غير الساحلية، مصدرا من مصادر التمويل الدولي الأساسي لتحفيز التنمية، ولتيسير تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية، بما في ذلك تحقيق أهداف التنمية المستدامة وبرنامج عمل فيينا على نحو متسق، وتدعو الشركاء في التنمية إلى الوفاء بالتزاماتهم، وتعترف بالأثر الإيجابي للمساعدة الإنمائية الرسمية، وتشجعهم على زيادة حجم المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية غير الساحلية، حسب الاقتضاء، بطريقة مستدامة لمساعدتها على التغلب على العقبات التي تفرضها الجغرافيا وعلى الاندماج في النظام التجاري المتعدد الأطراف؛

٤٤ - تدعو البلدان النامية إلى أن تقدم، من منطلق روح التضامن وبما يتسق مع قدراتها، الدعم اللازم لتنفيذ برنامج عمل فيينا على نحو فعال في مجالات التعاون المتفق عليها بالتبادل في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي يعد تكملة للتعاون بين بلدان الشمال والجنوب وليس بديلا عنه؛

٤٥ - تشدد على أهمية زيادة توافر واستخدام بيانات عالية الجودة ومناسبة التوقيت وموثوق بها ومفصلة حسب الجنس والعمر والموقع الجغرافي والدخل والعرق

والانتماء الإثني والوضع كمهاجر والإعاقة وغيرها من الخصائص ذات الصلة في السياقات الوطنية، وتؤكد الحاجة إلى تعزيز الدعم المقدم في مجال بناء القدرات إلى البلدان النامية، بما في ذلك إلى البلدان النامية غير الساحلية، لهذا الغرض وتدعو الشركاء في التنمية والمنظمات الدولية إلى تقديم الدعم التقني والمالي لبناء وزيادة تقوية قدرة السلطات والمكاتب الإحصائية الوطنية على جمع البيانات وتصنيفها ونشرها وتحليلها؛

٤٦ - تشدد أيضا على الدور البالغ الأهمية التي يقوم به القطاع الخاص، بما في ذلك من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، في تنفيذ برنامج عمل فيينا؛

٤٧ - تشدد كذلك على الدور البارز الذي يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر في التعجيل بالتنمية والحد من الفقر من خلال توفير فرص العمل ونقل الخبرة الإدارية والتكنولوجية وتدفقات رؤوس الأموال غير المنشئة للديون، وتسلم بالدور المهم لمشاركة القطاع الخاص في تطوير البنى التحتية للنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والمرافق في البلدان النامية غير الساحلية، وبالإمكانات التي تنطوي عليها تلك المشاركة، وتشجع الدول الأعضاء على تيسير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا الشأن إلى البلدان النامية غير الساحلية، وتهيب بالبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية أن تعمل على تهيئة بيئة مواتية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ومشاركة القطاع الخاص؛

٤٨ - تحث على إقامة صلات فعلية بين ترتيبات متابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وترتيبات متابعة واستعراض جميع مؤتمرات الأمم المتحدة وعملياتها ذات الصلة بالموضوع، بما في ذلك برنامج عمل فيينا تماشيا مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتدعو إلى التنسيق والاتساق في متابعة تنفيذها؛

٤٩ - تشدد على أهمية النجاح في تنفيذ برنامج عمل فيينا ومتابعته واستعراضه على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي؛

٥٠ - تؤكد أهمية الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل أربع سنوات لعام ٢٠١٦، وتؤكد أيضا ضرورة أن يشمل مناقشة بشأن الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية المعترف بها في أطر التنمية العالمية، ودعما مصمما خصيصا للبلدان النامية غير الساحلية تقدمه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق تنفيذ برنامج عمل فيينا وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وفي هذا الصدد، تدعو الشركاء في التنمية إلى زيادة الموارد، ولا سيما الموارد الأساسية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تنفيذ برنامج عمل فيينا وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تنفيذا فعالا؛

٥١ - تحيط علما بالتوصيات الواردة في الإعلان الوزاري الذي اعتمد في الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالنقل المستدام في البلدان النامية غير الساحلية، الذي عقد في سانتا كروز، في بوليفيا، يومي ١٣ و ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦؛

٥٢ - تؤكد أهمية المؤتمر العالمي للنقل المستدام الذي سيعقد في عشق أباد، يومي ٢٦ و ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، وتتطلع إلى خروجه بوثيقة ختامية ناجحة تكتسي أهمية بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية، وتعرب عن تقديرها لحكومة تركمانستان على استضافة هذا المؤتمر المهم وتشجع الدول الأعضاء على المشاركة فيه؛

٥٣ - تؤكد أيضا أهمية حصول الجميع على خدمات للطاقة تكون ميسورة وموثوقة ومستدامة وعصرية، وترحب بتنظيم الحلقة الدراسية الرفيعة المستوى المتعلقة بالتعجيل بتوفير الطاقة المستدامة للجميع في البلدان النامية غير الساحلية من خلال الشراكات الابتكارية في فيينا يومي ٢٤ و ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦؛

٥٤ - تؤكد كذلك أنه على مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية أن يواصل، وفقا للولاية التي أسندتها إليه الجمعية العامة، كفالة التنسيق في متابعة تنفيذ برنامج عمل فيينا ورصده بفعالية وتقديم تقارير عن تنفيذه وأن يضطلع بجهود في مجال الدعوة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي وأن يجري بحوثا في هذا الصدد؛

٥٥ - تسلّم بأن مسؤوليات مكتب الممثل السامي قد شهدت، على مر السنين، زيادة كبيرة في نطاقها ودرجة تعقيدها، وبأنه إضافة إلى الولاية الأصلية للمكتب، زادت الاحتياجات المتعلقة بتقديم الدعم الفني والتقني إلى البلدان النامية غير الساحلية، وتؤكد ضرورة توفير ما يكفي من الموارد لمكتب الممثل السامي، بوصفه الوكالة الرائدة التي تكفل التنفيذ المنسق لبرنامج عمل فيينا، للاضطلاع بولايته من أجل تنفيذ برنامج عمل فيينا في الوقت المناسب وعلى نحو فعال، وتطلب إلى الأمين العام أن يعالج مسألة تخصيص موارد كافية لمكتب الممثل السامي في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ من أجل متابعة برنامج عمل فيينا ورصده وتنفيذه بفعالية؛

٥٦ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين تقريرا عن تنفيذ برنامج عمل فيينا، وتقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية والسبعين البند الفرعي المعنون ''متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية'' في إطار البند المعنون ''مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة''.